

ومشكلة المجلس الهاخامي الرئيسي في اسرائيل، التي اضطرت الحكومة الى تمديد فترة صلاحياته الى ٧٢/١/٢١ ، بسبب من عجز الحكومة عن الاتفاق مع الوزراء المتدينين على قانون انتخابات جديدة بشأنه ، فضلا عن الخلافات بين الهاخامين أنفسهم .

ويرجع سبب الازمة الجديدة الى اعادة التنظيم التي يجريها ايغال الون ، نائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم ، في وزارته باتجاه زيادة سلطات المناطق المحلية على حساب الوزارة المركزية وتأمين نوع من الاشراف المحلي على المدارس الدينية واشراك خبراء التعليم غير المتدينين في وضع البرامج المتعلقة بالتاريخ والعلوم الاجتماعية والانسانية للمدارس الدينية . وقد رأى المتديون في ترتيبات الون هذه تهديدا لاستقلالية التعليم الديني ، الذي يصر المتديون على انه يجب أن يكون مستقلا تمام الاستقلال عن التعليم المدني ، واتهموا الون بمحاولة المساس بقانون ١٩٥٣ الذي نظم شؤون التعليم في اسرائيل ، واوجد نظامين متوازيين ، نظاما للتعليم المدني ونظاما للتعليم الديني ، وكفل للمدارس الدينية حق تجسيد « المفاهيم الدينية التقليدية فيما يتعلق بطريقتها في الحياة ، وبرامجها ، ومعلميها ، ومفتشيها » . وقد انتهت الازمة الحكومية بين الون والمقدال ، بعد تراشق حاد بالاتهامات وتهديدات وتمديدات للانذار اسبوعين آخرين ، الى ما انتهت اليه معظم الازمات قبلها ، وهو خضوع الون والحكومة للمتدينين ، وقرار الجزء الاساسي من مطالبهم . وقد هاجم أورري أفنيري في الكنيست في جلسة ٧١/٧/٢١ المتدينين واتهمهم بأنهم « يقيمون لانفسهم جيتوروشي بارادتهم » ، كما هاجم الون لخضوعه لهم ، واعتبر هذا الخضوع تكريسا لنظام تعليمي ديني مستقل عن نظام التعليم العام في الدولة ، هو بمثابة قنبلة موقوتة ستؤدي في النهاية الى استقطاب المجتمع في عقيتين متباينتين سينفجر الصراع بينهما لا محالة . وربما كان في ذهن أورري أفنيري ، وهو يشن هجومه ، مظاهرات المتدينين العنيفة في القدس في ٣ و ٤ و ٧١/٧/١٨ ورشقهم السيارات بالحجارة واعتدائهم على المصورين الاجانب في محاولة منهم للحفاظ على قدسية السبت من جهة ، ومظاهرات الشباب غير المتدين ولجوتهم الى قص دقن اهد الهاخامين هزوا بالمتدينين من جهة اخرى .

وبنسبة اكبر من القلق جابهت الحكومة موجة اضرابات واسعة عمت البلاد كان من ابرزها اضراب مستخدمي المستشفيات ومؤسسات الخدمات الصحية الحكومية ، وضراب مستخدمي شركة الكهرباء ومستخدمي الجمارك في ميناء اسدود . وقد احدثت هذه الاضرابات توترا بين رئيسة الوزراء وسابير وزير المالية من ناحية واهرون بيكر سكرتير الهستدروت من ناحية اخرى ، كما احدثت ازمة مصغرة داخل حزب المابام . ففي جلسة عاجلة عقدتها الحكومة في ٧١/٦/١٧ لمعالجة الموقف اتهم اهرون بيكر الحكومة باتتباع سياسات اقتصادية أدت الى ازدياد الفوارق بين الطبقات والى انخفاض متواصل في الدخل الحقيقي للعمال وبشكل خاص عمال الخدمات ، وكان هذا من أسباب الاضرابات . وردت عليه غولدا مئير بحدة بأنه يتصرف بلا مسؤولية و« يسبع محاضرات بدلا من أن يقدم حولا » لمعالجة الموقف ، كما رد عليه ساابير بأنه بتأييده للاضرابات يخرب « صفتة الرزمة » التي عقدتها الحكومة مع الهستدروت وارياب العمل في يناير ١٩٧٠ ، ويهدد السياسة الاقتصادية الشاملة للبلاد بالانهيار . وقد قررت الحكومة في هذه الجلسة اصدار اوامر طوارئء تلزم مستخدمي المستشفيات الحكومية بالعسودة الى العمل ، ووقع الامر وزير الصحة المابامي شم طوف في اليوم الثاني . وقد تعرض شم طوف في مركز المابام ، في الاجتماع الذي عقده المركز في ٧١/٦/١٨ الى هجوم عنيف من قبل يساريي الحزب، الذين قال احدهم ، « ان ضميري الاشتراكي لا يسمح لي بأن اصدر اوامر طوارئء بعودة عامل راتبه ثلث راتبه للعمل » . ولكن المركز في النهاية اصدر قرارا بأغلبية ٧٠ صوتا (مقابل ١٦ صوتا لقرار مضاد) يوافق فيه على توقيع شم طوف على اوامر الطوارئء ، ولم يكن من المستغرب ان يصدر المابام « الاشتراكي » قرارا بالموافقة على خطوة كهذه بنفس المقدار الذي لا نستغرب فيه سكوت العضو المابامي اليساري الذي لا يسمح له « ضميره الاشتراكي » بالموافقة على خطوة كهذه عن الاستغلال البشع لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل ، فضلا عن سكوته عن الاحتلال ذاته . ان تقريرا نشرته يديعوت احرونوت في ٧١/٧/٢٠ يذكر ان عدد العمال المضربين في الاسبوع الثالث من شهر تموز الماضي كان اكثر من ١٨ الف عامل ومستخدم . ويرجع كثير من